

عزل عسكريين تعاونوا مع الإرهاب يثير تساؤلات حول اختراق الجيش التونسي

وزير الدفاع إبراهيم البرتاجي: عسكريون تخابروا مع إرهابيين ومُهرّبين



أثارت تصريحات وزير الدفاع إبراهيم البرتاجي بخصوص عزل عسكريين تعاونوا مع إرهابيين ومهربيين جدلا واسعا في تونس، كونها تتعلق بخصوصيات مؤسسة حيوية وحساسة في الدولة تحمل على عاتقها مسؤولية حفظ الأمن ومقاومة الإرهاب، كما أثارت التصريحات تساؤلات بشأن حقيقة اختراق الجيش التونسي من عدمه.

خالد هدي

تونس - استتكرت أطراف سياسية وحقوقية تونسية تصريحات وزير الدفاع بشأن عزل عناصر من الجيش "تخابرت" مع عناصر إرهابية ومهربيين، وسط تساؤلات عن أسباب نشر هذه الحقائق الخطيرة، وخصوصا أنها من القضايا التي تشمل القضاء العسكري الذي يتولى النظر فيها.

ويطرح فحوى التصريحات مسألة السماح بنشر أسرار وخصوصيات الجيش التونسي، كما يثير تساؤلات بشأن حقيقة اختراق المؤسسة العسكرية التي تضطلع بمهمة الذود عن الوطن عسكريا، وكشف وزير الدفاع إبراهيم البرتاجي، الخميس، عن تورط عسكريين في التخابر مع إرهابيين ومهربيين بالجنوب.



زهير المغزراوي وزير الدفاع جانبا الكثير من الصواب بتصريحاته الأخيرة

وقال الوزير خلال جلسة استماع أمام لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح بالبرلمان "ثبت أن هناك تخابرا من طرف بعض العسكريين بالجنوب مع جهات أخرى إما في علاقة بالإرهاب وهي حالات قليلة أو في علاقة بالتهريب وهي حالات أكثر بقليل". وأضاف "خبطنا بعض العناصر تتخابر مع مُهربيين وتكتشف لهم أماكن توجد التشكيلات الأمنية قصد الإغتيال من المراقبة... وهذه تعتبر خيانة". من جهة أخرى كشف البرتاجي عن عزل عدد من العسكريين قال "إنهم من صغار الرتباء حديثي العهد بالمؤسسة لعدة أسباب من أهمها التعامل مع مهربيين وخاصة مع صواب واستهلاك المخدرات".

وعلق البرتاجي بالقول "لا يمكن أن أمر دون أن أوضح مسألة العسكريين المعزولين لأسباب تأديبية. ذلك أن أفراد الجيش ليسوا بمنأى عن التحولات الاجتماعية والسلوكية التي شهدها مجتمعنا في السنوات الأخيرة مما ترتب عليه حياض بعض صغار الرتباء حديثي العهد بالمؤسسة العسكرية عن الالتزام بقواعد الانضباط واحترام القوانين المعمول بها والقيام بتصرفات تتنافى ومتطلبات العمل".

وأضاف الوزير متحدثا عن أسباب اتخاذ الوزارة قرار عزل عدد من العسكريين أن مرده "الفرار من الجندية والتعامل مع المهربيين وخاصة مسك واستهلاك المخدرات". وتابع "حفاظا على سلامة الأفراد والمنشآت والجاهزية العملية تجد المؤسسة العسكرية نفسها مجبرة على الاستغناء عن هؤلاء في إطار القانون مع الحرص على تبني حق الدفاع والتدرج في تنفيذ العقوبات بعد التوعية والإحاطة والتحسيس" مؤكدا أن "هكذا الإجراء (العزل) ساهم في تقليص الأخطاء المرتكبة".

وانتقدت أوساط تونسية الجانب التواصل الذي توخاه الوزير في التعامل مع مثل هذه المعلومات، وخصوصا أنها تدخل في خانة الأسرار والخطط الاستراتيجية الخاصة بهذه المؤسسة العريقة. واعتبر الخبير العسكري والرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، مختار بن نصر أن "تصريح وزير الدفاع لم يكن على غاية من الوضوح، وكان عليه

أن يوضح من هم المتورطون في التخابر: ضباط متمرسون أم عسكريون".

وأضاف بن نصر في تصريح لـ"العرب"، "كان على البرتاجي أن يبين مدى تتبع الوزارة لهؤلاء، لأن المؤسسة العسكرية لها من الإمكانيات ما يكفي لكشف هذه الحقائق والعناصر المرتبطة بها"، مشيرا إلى أن "التصريحات من شأنها أن تمس من معنويات الجيش الوطني، والقضاء العسكري هو من يتكفل بذلك".

وتابع الخبير العسكري "جيد أن تكون هناك شفافية، ولكن الجيش مؤسسة كاملة تعنى بسلامة الجند، وكان من الأفضل أن تتم متابعة المسألة دون أن يكون هناك توضيح كامل".

واستبعد بن نصر أن تترك هذه التصريحات جهود الجيش في مقاومة ظاهرة الإرهاب، قائلا "الجيش عاش في السابق عمليات اختراق لكن وقع التصدي لهذه المحاولات"، وأضاف "لا بد أن تكون المؤسسة صلبة، الجوازات موجودة لكن لا بد أن يتم التعامل معها بصرامة".

وبرأي متابعين فإن البرتاجي الملتحق حديثا بمنصب الوزارة السيادة في البلاد يقم دون علم الجيش في دائرة الاتهامات والشكوك، ويجر المؤسسة العسكرية إلى حلبة الصراع السياسي.

وأشار المحلل السياسي خالد عبدي، في تصريح لـ"العرب"، إلى "أن ما ذكره الوزير هو حالات معزولة"، مستدركا "من الأجدر ألا يقع الإدلاء بهذه تصريحات أمام العموم بالنظر إلى حساسية المسألة، والأهم من ذلك أن ما ذكره الوزير لا يستحق أن يذكر".

الجيش التونسي جدار الصد الأول ضد الإرهاب

وشرح قائلا "ربما نفهم دوافع هذا التصريح على أساس أن الوزير يرغب في أن يكون شفافا وواضحا في علاقة بجدارة منصبه، لكن لا يمكن أن نعتبر هذا مبررا. والرسالة التي يمكن أن تصل إلى الرأي العام هي أن المؤسسة العسكرية قد اختارت من قبل الإرهاب وهذا ما لم يقصده كليا الوزير. لا اعتقد أن المؤسسة مختزلة في مضيق ومتماسكة".

وترى شخصيات سياسية أن تصريحات البرتاجي قد تضع منشوب ثقة المواطن بالمؤسسة في الميزان، وخصوصا أنها تشغل في كنف السرية التامة وتلتزم الحداثة في المشهد بأخذ نفس المسافة من جميع الأطراف الحزبية.

ورأى الأمين العام لحركة الشعب، زهير المغزراوي، أن "التصريحات لم تكن موقفة باعتبار أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة التي تحظى بثقة كبيرة لدى التونسيين بعد اهتزاز الثقة في القضاء".

وأضاف المغزراوي، في تصريح لـ"العرب"، "الأخطاء واردة لكن التعبير عنها في العلن كان يمكن أن يكون بطريقة مخالفة، هي مسألة تواصلية لها تأثير على المتلقي حيث يمكن أن تجعله يعتقد في أن هذه المؤسسة قد تكون مثل البقية التي ينخرها الفساد".

وأشار المغزراوي إلى أنه "كان من الأفضل معالجة الأمور داخليا للمحافظة على الروح المعنوية للشعب، والوزير جانب الكثير من الصواب". وبلغ عدد المعزولين من عناصر الجيش الوطني منذ ثورة يناير إلى حد الآن حوالي 9 آلاف.

الأردن يعتزم فتح قنصلية في العيون المغربية

محمد ماموني العلوي

الرباط - يعتزم الأردن فتح قنصلية في مدينة العيون بالصحراء المغربية، في خطوة تعكس تأييدا من عمان لحق المغرب في سيادته على الإقليم ولإجراءات الرباط الأخيرة في تأمين معبر الكركرات من استفزازات جبهة البوليساريو الانفصالية.

وذكر الديوان الملكي المغربي في بيان، الجمعة، أن القرار جاء عقب اتصال هاتفي بين العاهل المغربي الملك محمد السادس والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني.

وقال الديوان في بيان، إن الملك عبدالله الثاني عبّر في اتصال هاتفي مع الملك محمد السادس عن "رغبة المملكة الأردنية الهاشمية في فتح قنصلية عامة لها بمدينة العيون المغربية".

وأشاد العاهل الأردني بالقرارات التي أمر بها الملك محمد السادس لإعادة تأمين أسباب الحركة المدنية والتجارية بمنطقة الكركرات بالصحراء المغربية، مؤكدا وقوف الأردن الكامل إلى جانب المملكة المغربية.

بدوره، رحب العاهل المغربي بقرار الأردن فتح قنصلية عامة في مدينة العيون المغربية.

وعرب الملك محمد السادس عن تقديره وامتنانه لموقف الأردن الذي يندرج في إطار المواقف المؤيدة، التي ما فتئت المملكة الأردنية الهاشمية تعبر عنها، بشأن قضية وحدة المغرب الترابية". ويعزز التزام الأردن فتح قنصلية الاعتراف الدولي بسيادته على الصحراء المغربية التي هي محل نزاع مع جبهة البوليساريو، ويشكل دفعة قوية للدبلوماسية المغربية.

وأشار هشام معتمد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة شربوك الكندية، في تصريح لـ"العرب"، إلى أن عزم الأردن فتح قنصلية في العيون يأتي في إطار التوجه الدبلوماسي الذي اعتمدهت الدولة المغربية على مستوى تدبير ملف الصحراء وخاصة في شقة المتعلق بالشرعية الدولية والقانون الدولي.

ويعتبر المغرب افتتاح هذه الممثلات الدبلوماسية الأجنبية في الصحراء

تأكيدا لسيادته عليها، وسط إدانات من جانب الجبهة الانفصالية والجزائر التي تدعمها.

واعتبر الأكاديمي المغربي، أن الخطوة التي أقدم عليها العاهل الأردني تترجم التأييد اللامشروط الذي تقدمه عمان للرباط، في ملف الصحراء المغربية.

وستكون القنصلية الأردنية ثاني ممثلية دبلوماسية عربية في الصحراء المغربية بعد افتتاح الإمارات قنصلية في العيون مطلع نوفمبر، بينما تحتضن كبرى مدن الصحراء المغربية إلى جانب مدينة الداخلة جنوبا 15 قنصلية أخرى لدول أفريقية منذ أواخر العام الماضي.

ويرى معتمد، أن الدعم الأردني الذي سيقي وجود الممثلات الدبلوماسية الأجنبية في الجنوب الغربي للمغرب، يعكس إقرارا بالسيادة المغربية على مناطقها في الصحراء، ويتمن مبدأ الشرعية الدولية الذي يعترف بمغربية الأقاليم الجنوبية.

وكانت الجزائر والبوليساريو قد عبرتا عن امتعاضهما من فتح قنصليات بالعيون والداخلة كبريات مدن الصحراء الغربية، وبادرت بعدها البوليساريو بقطع حركة السير بالكركرات كرد فعل.

وعبرت دول عربية عدّة عن تأييدها للمغرب بعد أن قرر تأمين معبر الكركرات من استفزازات البوليساريو، بينما أثارت تجاوزات البوليساريو قلقا دوليا.

وارتباطا بمواقف الدول العربية التي دعمت موقف المغرب ومنها الأردن، أوضح رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني، أن "المغرب تدخل لمصلحة السلم، ولفك طريق دولي لضمان حرية حركة المدنيين والتجارة، مع انسجام مع القوانين الدولية ومع حاجيات المنطقة واتفاق وقف إطلاق النار".

وسيكون هذا التوجه الدبلوماسي حافزا على الاستثمار في المنطقة كعملية موازنة لخبر معبر الكركرات من مبيعات البوليساريو وتأمين حركة السير من وإلى المغرب حسب ما أشار إليه هشام معتمد، موضحا أن الوجود الدبلوماسي والممثلات الأجنبية يعان التباطؤ في حلقة وصل استراتيجية بين المنطقة والدول لتعزيز التعاون التجاري وتقوية الاستثمارات.

رئيس الوزراء الجزائري يحصن موقع تبون بعد غيابه المقلق

صابر بلحدي

ومع عدم إعطاء الرجل الثالث في الدولة موعدا محددًا لعودة الرئيس، يستمر الغموض والقلق في الشارع الجزائري، حول إمكانية دخول البلاد مجددا في فراغ مؤسسي وسياسي هي في غنى عنه، في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها خلال العامين الأخيرين.

تجميد التعيينات في المناصب الحكومية، خطوة استباقية لقطع الطريق على أي تجاذبات داخلية تستغل غياب تبون

الجزائر - اصدر رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، قرارا يمنع بموجبه أي تعيين أو نحية في المناصب الحكومية حتى إشعار آخر، وتم توجيه الأجراء إلى مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية المحلية، الأمر الذي يكرس حالة الشلل التي تخيم على البلاد.

وتزامن قرار رئيس الوزراء الذي نزل دون تقديم توضيحات أو تبريرات مع الغياب المستمر لرئيس البلاد عبدالمجيد تبون عن قصر المرادية لنحو شهر، لأسباب صحية باتت تثير القلق حول المستقبل السياسي لأعلى مؤسسة رسمية وتغذي الشائعات حول الوضع الصحي الحقيقي للرجل.

ويرى متابعون أن جراد، أراد بهذا القرار قطع الطريق على أي تجاذبات داخلية تستغل شلل مؤسسة الرئاسة وغياب الرئيس عن منصبه، لبعث صراع التوازنات والولاء داخل المؤسسات الحكومية، الأمر الذي يكرس حالة من عدم الاستقرار وإمكانية عودة ما كان يعرف بـ"القوى غير الدستورية" التي أدارت شؤون البلاد طيلة سنوات كاملة خلال عهد الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وتجاوز غياب الرئيس تبون شهره الأول منذ الإعلان عن تأجيل اجتماع مجلس الوزراء في منتصف شهر أكتوبر الماضي، وسط غموض غدهت الشائعات بشكل أعاد الإجماع التي عاشتها البلاد خلال السنوات الماضية، بسبب الوضع الصحي للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. وصرح رئيس الغرفة الأولى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) سليمان شنين، على هامش الجلسات المخصصة لمناقشة قانون المالية للعام الجديد، بأن "الجزائر تمر بظروف صعبة تتركسها الأوضاع في الحدود الإقليمية التي باتت مصدر قلق حقيقيا وأن الرئيس تبون سيعود قريبا".

الاحتجاجات تضع الحكومة التونسية في حيرة: التفاوض السلمي أو إكراهات المعالجة الأمنية

ويختبر ارتفاع وتيرة الاحتجاجات مدى صبر الحكومة وتحملها للخسائر الناتجة عن توقف الإنتاج، والإنجاز، على أن حجم ذلك الصبر قد ينفذ قريبا، مثلما نفذ انتظار المهتمين للشغل والكرامة في القرى والأرياف.

ورأى النائب خالد الكريشي عن حركة الشعب وعضو لجنة المالية بالبرلمان أن موسم الاحتجاجات في تونس قد حل والمنزامن دائما مع هذا التوقيت (بين شهري نوفمبر ويناير) ومع المصادفة على قانون المالية. وتابع الكريشي في تصريح لـ"العرب"، أن الحكومة لن تلجا للحل الأمني إلا إذا نفذ صبرها من التفاوض مع المحتجين، وستتحمل أكثر ما يمكن من الحوار، وفي حال تعذر الوصول إلى حل ستعتمد المعالجة الأمنية، لافتا إلى أن "الحكومة ظلمت عدة جهات بالتفاوض في اتفاق الكامور".

ويعد الرضوخ إلى التفاوض والاستماع لمشاغل المحتجين مهمة صعبة بالنظر إلى المطالب التي تتطلب موارد مالية ضخمة وقدرة تشغيلية رهيبية (أكثر من 700 ألف عاطل عن العمل).

ووجد الاعتصام الذي انطلق الأسبوع الماضي دعما من نواب الجهة الذين راسلوا رئيس الحكومة هشام المشيشي وطلبوا منه التسريع في عقد جلسة وزارة خاصة بالمدينة.

ومن بين المطالب التي يصر عليها النواب "بناء مستشفى جامعي وبناء كلية طب وكلية حقوق وإنشاء مكتبة وطنية وتطبيق الاتفاقيات السابقة". وتشهد ولايات (محافظات) تونسية تحركات احتجاجية تنذر بـ"انفلات اجتماعي" في ظل اكتفاء الحكومة بدور المراقبة دون تدخل أو معالجة ناجعة للملفات مع حصد ويا كورونا المنتشر لالأرواح. وأخذت دائرة الاحتجاجات تتسع لتطال عدة مدن يطالب أهاليها بالتنمية والتشغيل.

ويبحث الصمت الحكومي على الحيرة، في ظل الرؤية الضبابية القائمة، ما يطرح حقيقة امتلاك حكومة المشيشي لنفس تفاوضي وخطط إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، فضلا عن قدرتها على الإيفاء بالوعود للوطنيين والمهمشين.

تونس - يختبر ارتفاع نسق الاحتجاجات بالمدن التونسية مدى قدرة الحكومة على مواجهة الاضطرابات الاجتماعية بنفس تفاوضي يمتص الغضب الشعبي ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الحوار بشروطه وتنازلاته في كل منطقة بالبلاد، وبالتالي معالجة الأزمات باخف الأضرار، أو الالتجاء إلى الردع واستخدام قوة الدولة عبر الحل الأمني في مواجهة المحتجين.

ويتواصل بمدينة قابس (جنوب) الاعتصام المفتوح بالمداخل الثلاثة للمجمع الكيميائي، لشباب الجهة الطالبين بالتنمية والتشغيل والمحتجين على تواصل التهميش الذي تعاني منه الولاية (المحافظة). وتوقف العمل بعدة مؤسسات صناعية، ما أدى إلى تضرر العديد من الأطراف من الانعكاسات السلبية للوضع على مصالحهم وما سينجز عنه من خسائر مادية ضخمة ستتكبدها المجموعة الوطنية، دون ظهور مؤشرات توحى بإمكانية رفع المحتجين لاعتصامهم.